



الهيئات الحكومية الأمريكية التي تكافح الاتجار بالبشر

تتطلب مكافحة الاتجار بالبشر جهداً شاملاً ومتعدد التخصصات. وفي داخل الحكومة يعني هذا القيام بالمشاركة والتنسيق فيما بين الوكالات التي تضطلع بمجموعة من المسؤوليات تشمل الإنفاذ الجنائي، وإنفاذ قوانين العمل، وتوعية الضحايا وخدماتهم، والتوعية العامة، والتعليم، والسياسة التجارية، والتنمية والبرامج الدولية، والهجرة، والاستخبارات، والدبلوماسية. وتعتبر الجهود الاتحادية المنسقة التي تشمل الكيانات الحكومية، والمحلية، والقبلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والناجين، والمجتمعات الدينية، والأوساط الأكاديمية ضرورية للاستجابة المتكاملة للاتجار بالبشر التي تُسخر الموارد وتعظم من النتائج. وفي الولايات المتحدة، تعمل الوكالات الاتحادية على ضمان اتباع نهج حكومي متكامل لمعالجة جميع جوانب الاتجار بالبشر.

الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات

إن الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات المعنية بمتابعة ومكافحة الاتجار بالأشخاص هو هيئة على مستوى مجلس الوزراء أنشئت طبقاً لقانون حماية ضحايا الاتجار لعام 2000، وهو يتألف من نحو 15 وكالة في الحكومة الاتحادية مسؤولة عن تنسيق جهود الحكومة الأمريكية بشكل موسع لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

المجموعة العليا المعنية بتسيير السياسات

طبقاً لقانون حماية ضحايا الاتجار وتعديلاته في عام 2003، فقد تأسست المجموعة العليا المعنية بتسيير السياسات، التي تتألف من كبار المسؤولين المعيّنين كممثلين لوكالات الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات. وتجمع هذه المجموعة بين الوكالات الاتحادية التي تتعامل مع جميع جوانب الاتجار بالبشر. وتجتمع خمس لجان دائمة بانتظام من أجل النهوض بالمجالات الموضوعية لعمل المجموعة العليا المعنية بتسيير السياسات: البحوث والبيانات، وتقديم المنح، والتوعية العامة والتواصل، وخدمات الضحايا، وسلاسل المشتريات والتوريد.

وكالات الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات

يضم الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات كل الوكالات الاتحادية المدرجة أدناه، فضلا عن مكتب مدير الاستخبارات الوطنية ومكاتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، ومجلس السياسات المحلية.

وزارة الخارجية تتشارك مع الحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني لوضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمواجهة الرق الحديث. وترأس الوزارة الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات وكذلك المجموعة العليا المعنية بتسيير السياسات، وتتولى تمويل البرامج الدولية لمكافحة الاتجار، وتصدر التقرير السنوي عن الاتجار بالأشخاص.

وزارة الخزانة تشارك مع المؤسسات المالية في تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر.

وزارة الدفاع تسعى إلى ضمان أن تتوفر للجيش الأمريكي والموظفين المدنيين والمتقاعدين الأدوات اللازمة للتوعية بالاتجار بالبشر ومنعه، بما في ذلك التدريب، وتوزيع مواد التوعية، ووضع السياسات والإجراءات لمعالجة نقاط الضعف في عقود الدفاع.

وزارة العدل تقوم بإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالاتجار بالبشر، كما تمول منحاً لخدمات الضحايا. كما تدعم وزارة العدل فرق العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر؛ وتجري التدريبات والبحوث، ومبادرات التواصل؛ وتصدر **تقرير النائب العام السنوي بشأن الاتجار بالأشخاص**.

وزارة الداخلية توفر التدريبات على مكافحة الاتجار بالبشر وتجري شراكات مع الكيانات الاتحادية والولائية والمحلية والقبلية لمكافحة الاتجار بالبشر ولتوفير خدمات الضحايا في مجتمعات الهنود الأمريكيين وللمواطنين الأصليين في ألاسكا.

وزارة الزراعة تقدم التدريب لمكافحة الاتجار بالبشر للموظفين والمفتشين والشركاء في الصناعة لرفع مستوى الوعي بالاتجار بالبشر في أعمال الزراعة والمناطق الريفية في الولايات المتحدة.

وزارة العمل تساعد شركائها في سلطات إنفاذ القانون على تحديد ضحايا الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك وزارة العمل على الصعيد الدولي مع الحكومات فضلاً عن الأعمال التجارية، وجماعات العمل والمجتمع المدني لتنفيذ النماذج التي تعمل على الحد من عمل الأطفال والعمل القسري، وتنتج التقارير التالية: **استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال؛ قائمة بالسلع من عمالة الأطفال أو العمل القسري؛ و قائمة بالمنتجات من عمالة الأطفال القسرية أو الإلزامية**.

وزارة الصحة والخدمات الإنسانية تمول برامج خدمات مساعدة الضحايا والخط الساخن الوطني بشأن الاتجار بالبشر، كما تصدر الشهادات وخطابات الأهلية لضحايا الاتجار من الأجانب، وتوفر التدريب والمساعدة التقنية للمجتمعات المحلية، وتنظم حملات للتوعية العامة ومبادرات الصحة العامة التي تركز على الاتجار بالبشر.

وزارة النقل تتشارك مع الوكالات الحكومية الأمريكية الأخرى وقادة صناعة النقل في جميع أنحاء البلاد لتدريب أصحاب المصلحة، وتطوير الأدوات التعليمية، ونشر مواد التوعية التي تركز على مبادرات مكافحة الاتجار.

وزارة التعليم تقوم برفع الوعي بشأن الاتجار بالبشر في المجتمعات المدرسية؛ وتقدم المساعدة التقنية؛ وتشجع المدارس على تضمين هذه المسألة في عمليات الطوارئ والتخطيط الإداري؛ كما تعمل الوزارة مع الوكالات الاتحادية والولائية والمحلية لتطوير ونشر المواد المرجعية.

وزارة الأمن الداخلي تقوم بإجراء تحقيقات محلية ودولية في مجال الاتجار بالبشر، وتقوم بتنظيم حملات للتوعية العامة من خلال "الحملة الزرقاء" وتوفر التعليم والتدريب، وتمنح استحقاقات الهجرة لضحايا الاتجار بالبشر، وتأذن للضحايا من الشهود المحتملين بالبقاء في الولايات المتحدة بصفة مؤقتة أثناء التحقيق مع المتاجرين بهم أو ملاحقتهم قضائياً.

مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة يستخدم السياسة التجارية للولايات المتحدة، مثل الاتفاقيات التجارية، لمكافحة الاتجار في العمال من خلال إنفاذ حقوق العمال وتأصيل حماية العمال.

وكالة التنمية الدولية تمول البرامج الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر؛ وتشارك في شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص؛ وتدمج أنشطة مكافحة الاتجار عبر القطاعات الإنمائية وذلك بتطبيق البحوث والتقييم وتعزيز الجهود في البيئات المتضررة من النزاعات والأزمات.

لجنة تكافؤ فرص العمل تقوم بالتحقيق في محاكمات ادعاءات التمييز وتسعى إلى حلها بشكل غير رسمي، كما ترفع دعاوى بالنيابة عن العمال المتأجّر بهم، وتكفل سبل الانصاف المدنية (مثل التعويض النقدي والمنصف) لضحايا الاتجار.

المجلس الاستشاري الأمريكي المعني بالاتجار بالبشر

المجلس الاستشاري الأمريكي المعني بالاتجار بالبشر يوفر منبراً رسمياً للناجين من الاتجار بالبشر لتقديم المشورة والتوصيات إلى الفريق الرئاسي للعمل المشترك بين الوكالات بشأن سياساته الاتحادية لمكافحة الاتجار. هذا المجلس، الذي تأسس بناءً على قانون تحقيق العدالة لضحايا الاتجار لعام 2015، والذي عينه الرئيس، يتألف حالياً من 11 من الناجين من الاتجار بالبشر وقدم تقريره الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2016.